الفصل السابع

الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف (المظاهر -الأسباب -العلاج)

الفصل السابع

الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف (المظاهر - الأسباب - العلاج)

مدخل

إن الناظر في مسيرة الحضارات الإنسانية عبر التاريخ البشري لا يمكن أن يتجاوز الفترة التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية منساحة في مشارق الأرض ومغاربها، متأملا في أسباب ذلك التميز الذي انفردت به عن غيرها من الحضارات، حيث يتجسد ذلك في بروز الجانب الخيّري فيها بشكل قوي وتنوعه، وشموله، ومرونته. إذ تحوي على منابع للخيّر متنوعة، تتناسب ومستويات أفراد المجتمع الذي تظلله بتعاليمها، ويأتي الوقف علمًا شامخًا في منظومة وذا دور فاعل مستمر عبر القرون الماضية، فقد كان له القدح المعلى في رفد مسيرة الحضارة الإسلامية بمختلف جوانبها العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، بالمفهوم العام والشامل لكلمة الحضارة، محققة بذلك الخيّر والسعادة للبشرية عموما، وليس للمسلمين فحسب، فهي حضارة ربانية التعاليم إنسانية التطبيق.

إن مؤسسة الوقف كانت تمثل الركن الأساس في النهضة العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية للعديد من الفترات التاريخية في مسيرة الحضارة الإسلامية التي تمتد إلى أكثر من أربعة عشر قرنًا، وفق تباين يتضح للدارس من فترة إلى أخرى، ومردُّ ذلك إلى عدد من العوامل التاريخية، والاقتصادية. إلا أنه من المؤكد أن للأوقاف عبر هذه التنقلات النوعية في المستوى الحضاري للأمة الإسلامية بعمومها، أو الدول الإسلامية بآحادها. الدور الأميز في ذلك، ويعتمد هذا الدور في مدى إقبال الناس على الوقف، وبذل الخيّر من خلاله قلة وكثرة وفق علاقة طردية واضحة.

وتأسيسًا على ما مضى من دور للأوقاف في النهضة الحضارية للأمة الإسلامية، فإن

إقبال الناس على البذل عبر بوابة الوقف يعتمد على مدى الثقة التي يمتلكونها في قدرتها على تلبية ما ترنو إليه أنفسهم من رؤية آثار أعمالهم الخيّرة، مجسدة على أرض الواقع على النحو الذي يرضيهم ويحقق لهم الإشباع (النفسي الخيّري) الكامن في النفس البشرية عموما، والنفس الباذلة خصوصًا، ومن هنا كان الإقبال يزيد نحو الأوقاف بناء على ثقة الناس في قدرته على تلبية تلك الرغبة الخيّرة من عدمه، ففي فترات الثقة نجد الناس تنجفل نحو العمل في الوقف، ومن خلال الوقف لتقديم النفع المتعدي، وفي فترات انعدام الثقة يظهر الإحجام النسبي عن الوقف، وليس هذا فحسب بل تتباين نوعية الموقوفات ونوعية المصارف وفق نسبة تحقق هذه الثقة المجتمعية من عدمها.

ومما لاشك فيه أن هناك عوامل عدة تعمل على تحقيق هذه الثقة المجتمعية في الوقف ومصارفه، مع تباين في مستوياتها، ودرجاتها، وتتقاطع هذه الثقة من الصورة الذهنية التي تسود في عموم المجتمع وخصوص المتبرعين نحو الوقف، ومدى قدرته على تلبية الاحتياجات المجتمعية التي يرغب الباذل أن يسدها ضمن حاجات المجتمع مما يرى هو أن لها أولوية مجتمعية وشخصية، ومما تجدر الإشارة إليه هو أن موضوع الصورة الذهنية عن الأوقاف لم تكن تُعرف بهذا الاسم تحديدًا، ولكن واقع الحال الوقفي في مسيرة المجتمعات يؤكد التعامل معها وفي ضوئها، دون أن تُعطى هذا الاسم، فمن المعلوم أن حجم الأوقاف يمر بفترات مد وجزر، وفق الظروف السياسية والاقتصادية لكل عصر من عصور الأمة الإسلامية، وذلك نابع من اهتمام الإنسان المسلم بالعمل الخيّري ورغبته فيما عند الله، واستشعارًا منه بهموم الآخرين وحرصه على تخفيف المعاناة عن إخوانه المسلمين ونفعهم، يحدوه في ذلك قول الرسول -ﷺ-: (أحب الناس إلى الله تعالى أنفعهم للناس، وأحب الأعمال إلى الله سرور يدخله على مسلم، أو يكشف عنه

كربة..)[١]. والواقع يدل على أن هناك تناسبًا طرديًا بين تحسن الأحوال المادية إثر الفتوحات وبين ازدياد الأوقاف، فلقد كثرت الأوقاف في العصر الأموي كثرة عظيمة في عدد من بلدان العالم الإسلامي، وفي البلاد المفتوحة بسبب ما أغدقه الفتح على المجاهدين، فتوافرت لديهم الأموال، وتوافرت لديهم الدور، والحوانيت، كما امتلك الكثيرون المزارع والحدائق في منابت الصحراء العربية..."و كثرت الأحباس كثرة واسعة واتسع نطاقها إلى درجة أنه صار للأوقاف ثلاثة دواوين: ديوان لأحباس المساجد، وديوان لأحباس الحرمين الشريفين، وديوان للأوقاف الأهلية"[٢].

وهذا التنظيم أدى بدوره إلى نتائج إيجابية كان من أهمها ازدهار الأوقاف، وكان الغالب في الإشراف على الأوقاف في السابق أنه تحت نظر القضاة؛ فلقد كانت سلطات القاضي تشمل النظر في وصايا المسلمين وكذلك أوقافهم.

وهذه المهام الحساسة المناطة بالقضاة تزيد من ثقة المجتمع في أن أوقافهم في أيد أمينة، ويشار هنا إلى أنه متى خفت أو انعدمت مراقبة الأوقاف ومتابعة عوائدها وتنظيم أمورها؛ فإن ذلك مدعاة إلى تدهورها وانحسار دورها في المجتمع، بل وتلاشيه كما حصل في كثير من ديار المسلمين في عصورها المتأخرة. وهذه الثقة المشار إليها سابقا متكونة في قسمها الأكبر من خلال ما يُسمى (الصورة الذهنية) ولكنها هنا صورة ذهنية إيجابية، وتقابلها (الصورة الذهنية السلبية) التي تكونت عن الأوقاف في بعض فترات الضعف للأمة، وهذه الصورة الذهنية السلبية نابعة من أسباب عدة سيتم تناولها تفصيلا في مبحث قادم بإذن الله، والشاهد هنا وجود موجهات نفسية تؤدي في النهاية إلى الإقبال على الأوقاف أو

---

(١) المعجم الكبير، الطبراني، مرجع سابق، ج١٢، ص ٤٥٣.

(٢) محاضرات في الوقف، مرجع سابق، ص ١١-١٧.

الإحجام عنها، وفق شكل الصورة الذهنية المتشكلة عن الأوقاف بعمومها.

إن مما يؤسف له شيوع صورة ذهنية سلبية لدى قطاع عريض من المجتمع عن الوقف، تتمثل في النظر إليه على أنه مقتصر على مجالات دينية بحته كالمساجد والمقابر، وأنه مضرب مثل للإهمال، وأنه صورة من صور الماضي التي تجاوزها الزمن ولا صلة له بالواقع المعاصر وإن وجد فهو يتبع إدارات حكومية بيروقراطية، ويتصاحب مع الصورة الذهنية السلبية السابقة تصور آخر يتمثل في اعتقاد بعض الموسرين أن مجالات الأوقاف منحصرة في أوجه محددة وذلك التصور نابعٌ من معايشتهم لمجتمعهم وبيئتهم فلقد كانت الأوقاف -غالبًا- تُحصر في مجالات ضيقة جدًا، وهي وإن كانت نافعة في وقتها ولكن الزمن تجاوزها أو الاحتياج إليها تقال أو انعدم، أو كونها تتصف بالمنافع القاصرة وليست المنافع المتعدية إلى أكبر شريحة من المجتمع، ومما لاشك فيه أن هناك العديد من المصارف الوقفية في السابق كانت بالفعل تلبي احتياج المجتمع، بل كانت هذه المصارف هي الأنسب لتلك الفترة بناء على محدودية الاحتياجات من جانب وضآلة حجم الأوقاف من جانب آخر، وبكل حال فهذا لا يقلل من قيمتها، بل أدت دورها باقتدار في تلك المرحلة، ومن هنا فالخلل ليس فيها ذاتها ولكن في الاستمرار على هذه المصارف، بغض النظر عن مدى الحاجة إليها في المجتمع في ظل التغيرات التي مرت بها المجتمعات، وهذا عامل مهم من مكونات الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف التي هي مدار الحديث في هذه الورقة، وبكل حال فهذا الواقع يؤكد التنادي للسعي لتغيير هذه الصورة السلبية.

إنه من الضرورة بمكان العناية بجانب تصحيح الصورة الذهنية عن الأوقاف، للآثار السلبية المتوقعة في حال استمرار هذه الصورة الذهنية السلبية عنها، وهذا التصحيح ليس في مصلحة الوقف والواقفين فحسب، بل يمتد أثره ونتائجه الإيجابية على المستوى الاقتصادي للدولة ككل، من خلال المؤثرات التي تؤديها العملية الوقفية على اقتصاد

المجتمع بشكل عام، إضافة إلى الآثار الإيجابية التي تنعكس على المجتمع بفضل الفعل الاجتماعي للأوقاف في بنية المجتمع، وهي آثار لا تتبدى إلا عبر سنوات طويلة، فلتحقيق الآثار الاقتصادية، والاجتماعية الإيجابية لصالح المجتمع وأفراده ينبغي أن تزيد المؤسسات الوقفية وتتنوع، وتتكامل، وهذا لن يتحقق -غالبًا- إلا بتضافر الجهود وتحسين الصورة الذهنية عن الوقف ليقبل أثرياء الأمة على شريعة الوقف ويعيدون مسألة التفنن في سد احتياجات المجتمع وتلبيتها، في الوقت الذي تقف كثير من الدول والحكومات في حال عجز مادي لسدها.

إنه وعلى الرغم من وجود هذه الصورة الذهنية السلبية لدى قطاع مستعرض من العالم الإسلامي، إلا أنه لابد من الإشارة إلى التباين في ذلك بين الدول، ففي بعض الدول نجد هناك حركة نمو وعناية بالأوقاف تنظيمًا وتشريعًا ورقابة، وهناك دول استمر فيها وضع الأوقاف كما هو دونما تغيير وفق النظم والتشريعات والتعاملات القديمة للأوقاف المنطلقة من الصورة الذهنية السلبية، وهناك دول تعاني فيها الأوقاف من حال من الإهمال والتجرؤ على حدودها وطمس معالمها. وهذا يقتضي التفريد في المعاملة حين الحديث عن الصورة الذهنية في هذا البحث الذي سوف يسعى إلى التعرف على الصورة الذهنية السلبية التي بُليت بها الأوقاف لدى قطاع عريض من شرائح المجتمع، سواء العامة أو بعض أهل الثراء، أو بعض المسؤولين في الحكومات، وبعض قادة الرأي في المجتمع، وصولا إلى عدد من المقترحات لتفعيل الوقف من خلال تحسين الصورة الذهنية عنه.

ولعل من نافلة القول التذكير أن موضع الصورة الذهنية يحتاج إلى دراسات معمقة ومسوحات ميدانية لتنفيذ دراسة تستطلع الواقع وتستنبط منه الحلول، ولكن لعل هذا البحث أن يلقي الضوء بشكل عام على هذه الإشكالية في مسيرة المؤسسة الوقفية والتحديات التي تواجهها حاليا لاستعادة دورها في النهضة الشاملة للأمة.

ويأمل الباحث أن تتبنى إحدى الجهات العلمية أو المؤسسات الوقفية على مستوى العالم الإسلامي إعداد دراسة مسحية شاملة لنظرة الناس للوقف وتصورهم عن دوره بحيث تشمل الدراسة شريحة نوعية مستعرضة من المجتمع، بحيث تغطي العامة، والأثرياء، وقادة الفكر، والإعلاميين وسيكون الحديث في هذا البحث وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول: مدخل عن الصورة الذهنية.

المبحث الثاني: مظاهر وجود الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف.

المبحث الثالث: أسباب الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف.

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف.

المبحث الأول: مدخل عن الصورة الذهنية

هذا المصطلح مكون من كلمتين (صورة، ذهن). فالصُورة بالضم هي الشكل. ومثل له الشيء: صوره حتى كأنه ينظر إليه. والعرب تقول: "تَصَوَّرْتُ الشيء: توهَّمتُ صورَتَهُ فتَصَوَّرَ لي"[(١)]. وكلمة (ذهن)، تأتي عند العرب بمعان عدة ومنها: الفهم، والحفظ، والفطنة، والعقل [(٢)].

أما التعريف الاصطلاحي فالصورة الذهنية هي انطباع صورة الشيء في الذهن، كما يمكن تعريفها أنها حضور صورة الشيء في الذهن، ويعود مصطلح الصورة الذهنية في أصله اللاتيني إلى كلمة (IMAGE) والتي تعني حسب المعاجم الانجليزية "صورة أو انطباعة ذهنية"[(٣)]، وبالتالي فهو تصور محدود يحتفظ به الإنسان في ذهنه عن أمر ما، وهذا التصور يختزل تفاصيل كثيرة في مشهد واحد.

---

(١) لسان العرب، مرجع سابق، الجزء ١١، ص ٦١٣.

(٢) لسان العرب، مرجع سابق، مادة ذهن.

(٣) المورد، منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٤٩.

فالإنسان يكوّن صورة فورية عن الشيء من خلال أول تعرف له بها، إن الصورة الذهنية عن أي شيء في حياة المرء تتكون من المعلومات التي يحصل عليها من المصادر الخارجية بالإضافة إلى تجاربه وتصوراته، ومعارفه، وقيمه، وبناء على ذلك فالصورة نوعان: النوع الأول: الصورة المستندة على التجربة، والنوع الثاني الصورة المستندة على ما يقوله الناس[١].

وينظر إلى مفهوم الصورة الذهنية -إجرائيًا- على أنه تركيبات عقلية معرفية ونفسية، تحتوي على معرفة ومعتقدات وتوقعات الفرد حول قضيته أو جماعة إنسانية معينة، وتكوّن مجموعة من المعتقدات حول سماتها وخصائصها أو صفاتها، فهي محصلة إدراكات الفرد من انطباعات ذاتية وموضوعات وآراء واتجاهات تتكون عن هذه القضايا[٢].

ويمكن تعريف الصورة الذهنية عن الأوقاف بشكل أدق أنها: الانطباع الذي يرد على الخاطر فور طروق اسم الوقف أو الأوقاف سمع الفرد، وقد يكون انطباعا حسنا؛ وهذا ما نسميه (الصورة الذهنية الإيجابية)، وقد يكون انطباعًا سيئًا؛ وهو ما يُسمى (الصورة الذهنية السلبية) وهي مدار الحديث هنا.

ويتزايد الاهتمام بموضوع الصورة الذهنية وأهميتها بالنسبة لآحاد الناس أو للمجتمع، نظرًا لما تقوم به هذه الصورة من دور مهم في تكوين الآراء الفردية، وبما ينبني عليها من اتخاذ للقرارات، وقد أصبح تكوين الصورة الإيجابية هدفًا أساسًا تسعى المنظمات والمؤسسات إلى تحقيقه على أي مستوى وفي أي مجال من خلال الأداء المتميز.

كما حظي موضوع الصورة الذهنية باهتمام الباحثين في الدراسات الإعلامية، والإدارية،

---

(١) دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية، عبدالله بن محمد آل تويم، اللقاء السنوي الخامس للجهات الخيّرية، جمعية البر بالمنطقة الشرقية، ١٤٢٥هـ، ص ٢١٩.

(٢) الإعلام والعلاقات العامة في الجهات الخيّرية، عثمان بن صالح العامر، اللقاء السنوي الخامس للجهات الخيّرية، جمعية البر بالمنطقة الشرقية، ١٤٢٥هـ، ص ١٦٦.

والاجتماعية، والنفسية، والسياسية نظرًا للدور المحوري الذي تقوم به الصورة الذهنية في التأثير به في سلوكيات الناس وقراراتهم اليومية، دون أن يشعروا بتأثيراتها شبه المنتظمة في مختلف جوانب الحياة.

ومما ينبغي في هذا الزمن أن يكون موضوع الصورة الذهنية عن الأوقاف أحد المجالات الأساس التي يجب أن توليها البحوث والدراسات الوقفية اهتمامًا كبيرًا، بخاصةٍ مع تنامي إدراك الأثر الواضح الذي تقوم به الصورة الذهنية المنطبعة لدى عامة الناس من المحسنين وغيرهم عن المؤسسة الوقفية ودورها في نهضة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية

كما تتأكد أهمية ذلك الأمر بالنسبة للوقف في ضوء ما يُنتظر من المؤسسة الوقفية بعمومها ومختلف أوجه نشاطها من دور تنموي شامل يعم بخيّره المجتمعات الإسلامية، بحكم أنه النظام الخيّري ذو المرونة الإنشائية، والإدارية، والصرفية التي تخوله لشمول منافعه مختلف جوانب الحياة، وبخاصة في ظل ما تراكم من صور ذهنية سلبية طوال العقود السابقة عن الوقف وأوجه مصارفه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزءًا من إشكالية تغيير الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف لدى الرأي العام ترجع إلى عوامل متقادمة في بعض الجوانب السياسية، والتشريعية، والإدارية، بالإضافة إلى واقع حال بعض الأوقاف في بعض الدول الإسلامية وما آلت إليه فكل ذلك أدى إلى وجود هذه الصور الذهنية السلبية، وهذه العوامل التاريخية تتطلب وقتًا طويلًا لمعالجة ما تركته من أثر سلبي في الصورة لدى الناس.

ومن هنا فإن بناء الصور الذهنية الإيجابية قد لا يكون سهلا في ظل هذه التراكمات الزمنية على الصورة الذهنية عن الأوقاف لدى عامة الناس، مما يستدعي الأمر معه إلى بذل جهد مضاعف موجه بالدرجة الأولى إلى ذوي اليسار من أفراد الأمة، إضافة إلى قادة الرأي العام ووسائل الإعلام، والمسؤولين عن قضايا الأوقاف والمتعاملين معها في

القطاع الحكومي، وينبغي أن يكون ذلك شموليًا وفق منظور التعامل مع القوى الأساس في المجتمع بحسب ما يناسب كلًا منها على حده[١].

إن تصحيح الصورة الذهنية عن الأوقاف يجب أن توجه إلى أنواع متعددة من فئات المجتمع، فعامة الناس لهم نصيب، حتى ولو لم يكونوا من الواقفين، ولكن علاقاتهم الشخصية وقراباتهم بأهل الخيّر وأصحاب الثراء لها دور ملموس في المساعدة على تحسين الصورة الذهنية بشكل عام.

وهناك فئة الأثرياء وهي من الفئات المهمة لتوجيه الجهود نحوها لتصحيح الصورة الذهنية عن الأوقاف ونقلها من الجانب السلبي لديها إلى الجانب الإيجابي، وهناك كبار المسؤولين في الدولة فلهم أهميتهم الكبرى في مجال تصحيح الصورة الذهنية عن الأوقاف، وذلك بما يملكونه من سلطة لسن القوانين والتشريعات المنظمة للوقف والمطورة له، فلا يتصور عملهم في هذا المسار دون توافر صورة ذهنية إيجابية عن الأوقاف.

ومن الفئات التي ينبغي بذل الجهد معها كذلك قادة الرأي في المجتمع من المفكرين، والعلماء، والمثقفين، وذلك بما يملكونه من مجالات متاحة وقدرة على طرح أصواتهم بقوة وبشكل مؤثر في الفئات الأخرى. وأخيّرا رجال الإعلام والقائمون عليه، وهؤلاء دورهم الفاعل فيما تحت أيديهم من وسائل إعلامية قد تكون هي العنصر المؤثر الحقيقي في تصحيح الصورة الذهنية عن الأوقاف وذلك بحكم كثرة وسائل الإعلام في عصرنا الحالي، وتنوعها، وقوة تأثيرها في الإنسان وتحديد اتجاهاته، وذلك لما يقضيه الإنسان من وقت طويل متعرضًا لتلك الوسائل الإعلامية المتنوعة.

---

(١) الوقف والعمل الأهلي في المجتمع الإسلامي، ياسر الحوراني، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ص ٨٩.

المبحث الثاني: مظاهر وجود الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف

إن من يتأمل حال نظرة عموم الناس تجاه الوضع الوقفي على امتداد العالم الإسلامي لا يمكن أن تُخطئ عينه تلك النظرة السلبية تجاه الأوقاف وذلك الانطباع غير الجيد عنه لما وصلت إليه المؤسسة الوقفية من حال، "وشيوع صورة نمطية سلبية عن الأوقاف في الوعي الاجتماعي العام، ولدى النُخب المثقفة وقادة الرأي وصُناع القرار بوجه خاص، وهذه الصورة تختزل الأوقاف في إطار ديني ضيق، وتنفي أية صلة لها أو دور في مجالات الحياة الأخرى وتُلصق بها كثيرًا من الأوصاف السلبية"[(١)]، ولقد انعكس ذلك في شكل فعل مُمارس، يتمثل في ذم تلك المؤسسة الحضارية التي كانت مزدهرة في فترات طويلة من الزمن قبل أن تنالها يد التشويه الخارجية أو الداخلية في بعض الأحيان، ولقد نتج عن هذه الصورة الذهنية ترجمة عملية متمثلة في عدد من المظاهر، مع ملاحظة أن بعض هذه المظاهر إن لم تكن كلها يمكن أن تكون سببا ومظهرا في وقت واحد، وبعضها الآخر يمكن أن يُضاف إليه أنه نتيجة كذلك، مع كونه مظهرًا، وسببًا، وفي عملية متداخلة ومؤثرة بشكل انعكاسي وبصورة متوالية، وهذا لا يمنع من إيراد تلك المظاهر، من باب التصنيف الموضوعي للموضوع، ومن ثَم إعادة طرحها كأسباب في الفصل القادم بإذن الله.

أما أبرز مظاهر الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف فيمكن إجمالها في الجوانب الآتية:

١. حصر الأوقاف ومصارفها في مجالات ضيقة ومحددة: وهذه الحصر والتضييق في المصارف هو أبرز جانب من الجوانب التي تصلح أن تكون سببا، ونتيجة، ومظهرًا

---

(١) تحولات نظام الأوقاف: مائة عام من محاولات الهدم وتجارب الإصلاح، داهي الفضلي، ضمن كتاب (الأمة في قرن)، مركز الحضارة للدراسات السياسية. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، المجلد الرابع، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٤١١.

في وقت واحد، إن التعامل مع الشيء ينطلق لدى الإنسان مما هو متصور عنه في ذهنه، فلقد أدى "الوقف دورًا أساسيًا في تمويل القطاعات التعليمية والقطاعات الصحية إلى جانب تمويل المشروعات الدينية والدعوية اللازمة للتنمية، وهي المشروعات التي تستهدف بناء الإنسان روحًا وعقلًا وجسمًا، ولم يقف الدور التمويلي للوقف عند ذلك، بل ساهم في دعم المشروعات والأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية إلى جانب الخدمات ولقد تميز هذا الإسهام عندما لم يكن للدولة الإسلامية مخصصات مالية محددة توزع على تلك القطاعات، وكان دورها منصبًا على الدفاع والحراسة والأمن والمراقبة والتوجيه، ولكن بعد ظهور مفهوم الدولة الحديثة الذي جعلها تتدخل في دعم الأنشطة الاقتصادية وتمويل التنمية تضاءل دور الوقف كمؤسسة إسلامية في تمويل مشروعات التنمية في المجتمعات الإسلامية حتى أصبح دوره محصورًا في بناء المساجد والصرف عليها وما ترتب على ذلك من جعل الوقف محصورا في زاوية ضيقة من التنمية"[(١)]. فعلى سبيل المثال وجد أن وثيقة الجامع الأعظم بالجزائر خلال العصر العثماني جاء فيها أن عدد الواقفين على هذا الجامع حوالي ٤٢٠ واقفًا، وأن عدد الأملاك الموقوفة على هذا الجامع بلغت ٢٧٣ وقفًا، وتفصيلها كالتالي: ١٢٥ منزلًا، و٣٩ حانوتًا، ٣ أفران، و١٩ بستانًا، و١٠٧إيراد[(٢)]. وتؤكد هذه الوثيقة أن مداخيل هذا الجامع كانت أكثر المداخيل حجمًا بعد أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة إذا قيست بغيرها بالنسبة للجوامع. وفي دول الخليج تمثل جملة الموقوفات على المساجد في بعض دوله ما نسبته (٨٠%) كما في قطر، وتُقدر

(١) الوقف كمصدر اقتصادي لتنمية المجتمعات الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٢٣٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٥٨.

بقرابة (٥٠%) من جملة الأوقاف في دولة الكويت [١]. ومن المتوقع أن النسبة قد تتجاوز الثمانين في المائة في المملكة العربية السعودية لمن يعرف طبيعة المجتمع السعودي وواقعه. وفي الإمارات العربية المتحدة تبين من خلال دراسة محلية أن معرفة الناس للوقف وطبيعته مازالت محصورة في نطاق المساجد؛ فكل موسر يرغب في بناء مسجد والوقف عليه[٢]. نعم قد يكون المجتمع بحاجة ماسة إلى تلك الموقوفات، ولكن الاستمرار فيها وبشكل يجعلها تفيض عن الحاجة في بعض الأماكن، مترافقا مع ذلك قصور في تغطية جوانب أخرى يجعل الباحث في حيرة من توجهات الواقفين نحو تلبية حاجات المجتمع، فالأوقاف ومصارفها ينبغي أن تمثل انعكاسًا لحاجات المجتمع، وتلبية لما ينقص أفراد المجتمع وعمومها من أشياء ضرورية. وهذا الحصر من قبل الواقفين يجعل نظام الوقف لا يأخذ مكانه الصحيح في تنمية المجتمع مع بعض الاستثناءات بطبيعة الحال، وهذا أشاع بشكل مباشر وغير مباشر اعتقادًا أن الأوقاف ليست سوى إدارة حكومية تعنى بشؤون المساجد وخدمتها، وموظفيها من الأئمة والمؤذنين، وتوزيع المصاحف.. فهو إذن في نظرهم لا يعدو كونه مؤسسة دينية لا صلة له بالشؤون الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحضارية للمجتمع.

٢. تأخر التشريعات الوقفية مقارنة بغيرها من التشريعات في عموم الدول الإسلامية، فمن المعلوم أنه كلما كانت هناك تشريعات مرنة وحديثة تتناسب والمرحلة الزمنية

---

(١) التكوين الاقتصادي للوقف في بلدان شبه الجزيرة العربية، طارق عبدالله وداهي الفضلي، في (نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٤٦٠.

(٢) استقطاب الأوقاف الجديدة وتفعيل العطاء الشعبي لصالح الوقف: تجربة الهيئة العامة للأوقاف في أبو ظبي، مرجع سابق، ص ٣٥.

التي يعيشها المجتمع كان هناك تطور ذاتي وحيوية للوقف، ولكن مما يلاحظ في الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي أن هناك تأخرًا في التشريعات الوقفية، بل قد يكون الواقع الوقفي سابقًا للتشريع ذاته حيث إن الأوقاف في الغالبية من تلك الدول "لا تزال تُدار في ظل تشريعات قانونية صدرت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين الميلادي في معظم الدول العربية"[١] وكذلك الإسلامية. ومن الملاحظ أيضًا أن يد التحديث كثيرًا ما يطال مختلف الأنظمة التشريعية في الدول سوى تشريعات الأوقاف وأنظمتها، وهذا يعود إلى أسباب عدة، قد يكون أحدها هو الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف، وأنها لا يمكن أن تتطور أو تُطور، بسبب الانطباع السائد عنها في أذهان الكثير من المسؤولين في الحكومات وكذلك في الجهات التشريعية، وإن كان أخطرها حينما تكون هذه الصورة، وذلك الانطباع موجودًا لدى المسؤولين عن الأوقاف أنفسهم، فهذا مما يؤخر مشروع التحديث للأنظمة، بل قد يعطلها ويوقف عجلة التطوير التي تدور بأنظمة كل دولة.

٣. ضعف التعاطي العلمي مع موضوع الأوقاف، ويقصد هنا الاهتمام بإثراء الجانب العلمي في مجال الأوقاف، ودراسة الأمور المستجدة فقهيًا في المجال الوقفي (النوازل الفقهية)، بالإضافة إلى عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات، وورش العمل، والحلقات العلمية وإصدار المجلات العلمية المتخصصة، وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث الترقية، التي تكون الأوقاف مدار بحثها، وإنشاء كراسي البحث العلمية المخصصة للأوقاف، والجمعيات العلمية والمهنية التي تُعنى

(١) مستقبل الوقف في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٨٠٦.

بالأوقاف في الجامعات، فباستثناء جانب المؤتمرات والندوات الوقفية التي بدأت مؤخرا بالتزايد في مختلف أرجاء العالم، لكنها لازالت دون المستوى الموازي لحجم الأوقاف ودورها السابق والمنتظر في نهضة الأمة. أما المجلات العلمية على سبيل المثال فلا يوجد سوى مجلة واحدة تصدر عن الأمانة العامة للأوقاف في الكويت وقد بدأت الصدور منذ العام (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، وصدر منها حتى شهر شعبان ١٤٣٨هـ (٣٢) عددًا. إن وجود مثل هذه المجلة بداية خير لتنامي الاهتمام العلمي بموضوع الأوقاف، ودراستها وفق الواقع الحالي ومتغيراته، ولكن كيف يمكن تصور أن مجلة علمية واحدة فقط تغطي جانبًا مهمًا من الحضارة الإسلامية وهي المؤسسة الوقفية، تلك المؤسسة التي كانت في يوم من الأيام تُدير السواد الأعظم من اقتصاد الدولة الإسلامية، وهي المحرك الأول للخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، فكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الوقفي مع عدد من المؤرخين للحضارة الإسلامية يتفقون على أن الوقف قد استحوذ على قسمٍ غير قليل من الموارد الاقتصادية للمجتمع؛ فبعضهم يقدر هذا القسم بنسبة تتراوح بين (٣٠% إلى ٥٠%)، من الأراضي الزراعية والعقارات المبنية العامرة في أواخر الدولة العثمانية، ويمكن استنتاج هذه النسب التقريبية من الوثائق الوقفية والصكوك العدلية، ويقدر (منذر قحف) أنه في مصر بلغت مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة حوالي ثلث الأراضي المزروعة في مصر مطلع القرن التاسع عشر. كما يرى المثال يتكرر في بلد إسلامي آخر، فيقرر أنه في تركيا لم تكن الأراضي الزراعية الموقوفة لتقل عن ثلث مجموع الأراضي الزراعية عند تحول تركيا إلى الجمهورية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين، وبلغت الأوقاف مثل ذلك القدر الكبير من مجموع الثروة القومية في سورية وفلسطين والعراق والجزائر والمغرب

وفي منطقة الحجاز من السعودية[١]. أما في مجال الكراسي العلمية، فحسب علم الباحث أنه لا يوجد في المملكة العربية السعودية سوى كرسي بحثي واحد في جامعات المملكة، هو كرسي (الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف)، في جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، وكرسي آخر في الجامعة نفسها باسم (كرسي الشيخ يوسف الأحمدي لدراسات إدارة واستثمار أوقاف الحرمين الشريفين)؛ فالدولة الأكبر في مجال الأوقاف، بل منشأ الوقف ومنطلقه في العالم الإسلامي كله لا يوجد فيها سوى هذا العدد من الكراسي التي تُعنى بالأوقاف!، ولا شك أن منشأ ذلك هوالصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف، والاعتقاد أنها لا تستحق تلك الالتفاتة العلمية من الباذلين. ومما تحسن الإشارة إليه هو أن هناك من يرى أن من أسباب اضمحلال الوقف في الوقت الحاضر هو وجود "الضبابية المعرفية للبعد الفقهي لدى أعين الكثير من الناس حتى من كان منهم رجال الفكر أو الفقه، فلقد شاع لدى الكثير العديد من التصورات والمواقف المتعلقة بفقه الوقف وهي في حقيقتها غير صحيحة فقهيا وقد أسهم ذلك بقوة في انزواء الوقف وتدني دوره"[٢] وإن كان بعض الباحثين يرى أن المكتبة العربية قد حفلت بالكثير من الدراسات والبحوث التي تناولت الوقف، والأوقاف سواء كان ذلك بشكل مستقل أو ضمن مجموعات بحوث [٣]، ومع التسليم -جدلًا- بكثرة هذه الدراسات في المكتبة العربية فإنها في الغالب تركز على الجانب الفقهي والقانوني

(١) الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) الوقف: السبيل إلى إصلاحه وصولا إلى تفعيل دوره، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٣) الدراسات الوقفية في الأدبيات العربية، مُحَمَّد علي العمري، ضمن بحوث مؤتمر (الوقف والعولمة)، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٣٠هـ/٢٠١٠م، ص ١٣٧.

على حساب الدراسات التي تتناول الجانب الاجتماعي التي تمثل بصورة جلية التفاعل بين الوقف والمجتمع المحلي الذي تنشأ فيه ويتصاعد مؤشر فعلها الحضاري من خلاله[١]. إلى درجة أن الدراسات (الاجتماعية والسياسية) لم تتجاوز (٢%) فقط، من الدراسات المحصورة في إحدى الدراسات العلمية عن طبيعة الأدبيات العربية المسخرة للوقف والأوقاف.

٤. التعامل السلبي لحكومات بعض الدول الإسلامية مع قطاعات الأوقاف، فإنه على الرغم من وجود وزارة في كل حكومة من حكومات الدول الإسلامية باسم وزارة الأوقاف، إلا أن الملاحظ أن هناك أزمة ثقة بين الطرفين، فمن جانب يعمل العديد من الحكومات على السيطرة على الأوقاف عبر مداخل متعددة، وصل الأمر مداه في بعض الدول إلى إلغاء الأوقاف تمامًا، أو إلغاء الوقف الذري. وفي بعضها الآخر كان هناك تحجيم مقصود لدورها، ومما يؤسف له أن ذلك امتداد لسياسة الاستعمار الذي أبتليت به بعض الدول العربية؛ فلقد حرص الاستعمار على إضعاف الوقف لما له من دور في استقلالية العلماء. ومن جانب آخر يتخذ

---

(١) إن مما يلفت النظر أن الاهتمام الغربي بالتجربة الوقفية يركز وبشكل كبير على الجانب الاجتماعي وهو ما تفتقده إلى حد كبير أغلب الكتابات الإسلامية حول الوقف. فعلى سبيل المثال لا الحصر نظمت جامعة فلورنس بإيطاليا في عام (٢٠٠١م) ندوة حول الدور التاريخي للأوقاف في تنسيق الروابط والعلاقات بين شعوب العالم الإسلامي. وأدرجت الجمعية الشرقية الألمانية ضمن فعاليات مؤتمرها لسنة (٢٠٠١م) الأوقاف كمؤسسة اجتماعية، قانونية، ودينية في العالم الإسلامي، وفي أواخر سنة (٢٠٠٤م) نظمت المؤسسة الفرنسية للشرق الأوسط بالتعاون مع كلية القانون بجامعة هارفارد الأمريكية ندوة تحت عنوان "القطيعة مع الماضي: دور المؤسسات الوقفية في دول الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الاستعمار". وفي عام (٢٠٠٥م) نظم معهد الدراسات العليا لعلوم الاجتماع بفرنسا ندوة حول " دور الوقف في فرنسا والعالم في تمويل مؤسسات الشعائر الدينية". ناهيك عن فعاليات أكثر حول العمل التطوعي والمجتمع المدني. انظر: عولمة الصدقة الجارية: نحو أجندة كونية للقطاع الوقفي، مرجع سابق، ص ٣٧٤.

الواقفون موقفا حذرًا من تدخل الحكومات في إدارة اوقافهم، لما شاهدوه من بعض التدخلات غير المسؤولة في بعض الدول جعلت الرابط بين الحكومة والوقف صورة ذهنية سلبية لا ترى إلا الزوال للوقف قريبا أو بعيدًا طالما كان هناك ارتباط بينهما. وهذا جزء من الصورة الذهنية السلبية، فليس الواقع كله كذلك وليس ذلك في كل الأزمنة، فلئن كان هذا الوضع القائم في العلاقة التبادلية بين الحكومات والأوقاف في زمن مضى فليس بالضرورة استمرار ذلك الوضع، كذلك الأمر إن كان في بلد ما فليس بالضرورة أن الأمر يتكرر في بلد آخر. ولكن الواقع هو كذلك من حيث الارتباط الذهني ذي الصورة السلبية عن الأوقاف والخوف عليها من تدخل الحكومات في إدارتها لما يرونه من بيروقراطية حكومية في إدارتها واستثمارها أو تحايل في استبدالها وتأجيرها... الخ.

وبعد فهذه –من وجهة نظر الباحث– أبرز مظاهر الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف لدى عامة الناس، والكثير من الخاصة، كما أنها أحد الأسباب الرئيسة لتناميها وتوالدها في دورة للأسباب والنتائج والمظاهر، فكما ذكر في بداية الفصل هي مظهر، ولكن قد تكون نتيجة، كما أنها في المحصلة النهائية سبب لاستمرار هذه الصورة عن الأوقاف والله المستعان.

المبحث الثالث: أسباب الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف

هناك أسبابٌ كثيرة لوجود الصورة الذهنية السلبية عن المؤسسة الوقفية، وهي صورة تكونت بشكل تراكمي عبر عقود من الزمن، وهناك من الأسباب لهذه الصورة السلبية ما هو مباشر تمامًا ومؤثر قوي وفوري، وهناك من الأسباب ما يفعل فعلها خلال فترة من الزمن وقد يكون بشكل غير مباشر ولكن محصلة الإجراء هو تكوين تلك الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف، وهنا سيحاول الباحث عرض الأهم والمباشر من الأسباب من

وجهة نظره، وهي على النحو الآتي:

١. تدخل بعض الحكومات في الأوقاف:

يمكن النظر إلى الأوقاف على أنها إدارة مدنية شعبية بحتة، بل يرى بعض الباحثين أن الأصل في إدارة الأوقاف وتثميرها أنها "إدارة أهلية مستقلة" تعمل وفق التسيير الذاتي بعيدا عن التدخل الحكومي، وإذا لم تكن تلك الإدارة قائمة فقد قرر الفقهاء إن الولاية على الأوقاف هي من اختصاص القضاء وحده دون غيره من سلطات الدولة[١]، ولكن ما حدث في بعض الفترات التاريخية من تدخل للدولة في إدارتها بشكل جزئي في البدايات ثمّ تطور الأمر مع ظهور التنظيمات الإدارية الحديثة إلى قيام وزارات كاملة أو هيئات مستقلة للإشراف على الأوقاف، فبدأ التدخل السافر والاستيلاء على بعض الأوقاف وتغيير مصارفها في بعض الجهات والدول، ثمّ كان ما كان من إلغاء للوقف الذري في بعض البلدان فكانت البداية في لبنان، ومن ثَمّ تبعتها سوريا ثمّ صدر قانون في مصر بإلغاء الوقف الذري، ومنع أية أوقاف ذرية جديدة، وخول القانون الجديد وما صدر بعده من قوانين وزير الأوقاف بتغيير مصارف الوقف الخيّري على غير الجهة التي خصصها الواقف من وقفه دون أن يتقيد بشرط الواقف"[٢].

أما في تونس فقد ألغيت الأوقاف جملة وتفصيلا، حيث بدأ مشروع الإلغاء عام (١٣٧٦هـ/١٩٥٦م)، وانتهى بتأميم كل الأحباس في عام (١٣٨١هـ/١٩٦١م)، حيث

---

(١) عرض وجهات نظر المؤسسات الأهلية في القضايا المستجدة في الوقف، عبدالله بن محمّد الأنصاري، ندوة (القضايا المستجدة في الوقف، وإشكالاته النظرية والعملية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ورقة عمل غير منشورة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٦.

(٢) الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٢٠. وللإطلاع على تفاصيل هذا الموضوع انظر: تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان وادي النيل، مرجع سابق، ص ٦٧١-٦٧٦.

تمّ تصفيتها مما سمح بالاستيلاء على الكثير منها وإلحاق ما تبقى منها بأملاك الدولة[١].

كما ترافق مع ذلك في بعض الدول الإسلامية جرأة على التبديل والتغيير في مصارف الوقف إلى غير ما عناه الواقف ابتداء، وتحويلها إلى مجالات جديدة ليست بالضرورة تتوافق مع رغبة الواقف حينما تنازل عن (حُرّ) ماله بمحض إرادته لهذه المصارف تحديدًا ولم يكن ذاك إلا اجتهاد غير موفق من قبل بعض المسؤولين في بعض الحكومات الثورية التي ابتلي بها العالم الإسلامي.

ولقد زادت بعض الوزارات في بعض الدول الإسلامية في تدخلها من خلال التطفل في استثمار عائدات الأوقاف "بما قد يُلحق بمجالات الاستثمار من شبهات عدم المشروعية مثل استثمار جانب من أموال الوقف في سندات تغلُ فائدة ربوية في بعض الدول الإسلامية"[٢].

إن كل هذه الممارسات التي تمت من قبل بعض الحكومات وضعت الواقفين فيما بعد هذه الفترات الزمنية في حال توجس وخوف، وليس هذا فحسب، بل إن هذه التصرفات غير المسؤولة من قبل بعض الحكومات أوجدت الصورة الذهنية السلبية تجاه الأوقاف وأنها قد تُنهى بمجرد قرار من الحكومة كما حصل في بعض الفترات الزمنية الماضية.

٢. عدم وجود النماذج الإبداعية في الأوقاف:

لقد نشأ الوقف في رحاب الإسلام مصاحبًا لنشوء الدولة الإسلامية، ثم رافقها في كل مراحل وجودها يدعمها ماديا ومعنويا في أداء رسالتها الحضارية، ولقد كان المسجد أول عمل

---

(١) تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في المغرب العربي، مرجع سابق، ص ٦٤٥، وكذلك: عولمة الصدقة الجارية، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) النتائج المترتبة على تهميش الوقف الإسلامي، حمدي عبدالعظيم، ضمن المؤتمر الثالث للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، أبحاث المحور الرابع، القسم الأول، ص٢٥٤.

وقفيّ أعلنت به الدولة الإسلامية عن وجودها عمرانيًا، وتطور الأمر بالوقف حتى صار مكونًا من مكونات النشاط الاجتماعي في المجتمع المسلم، ثم توسع في التطبيقات بناء على بروز حاجات اجتماعية اقتضت أن يوفر لها الوقف موارد مالية دائمة وثابتة، فالدارس للوقف في الحضارة الإسلامية على امتداد العصور الماضية يعجب من التنوع الكبير في مصارف الأوقاف، فكان هناك تلمس حقيقي لمواطن الحاجة في المجتمع لتسد هذه الحاجة من خلال مصارف الأوقاف. ولايكاد يوجد كتاب عن الوقف إلا ويورد صورًا من الأوقاف السابقة الفريدة في نوعها.

لقد كان الواقفون في فترات سابقة -غالبًا- ما يتنافسون في ابتكار أغراض لمصارف الوقف لمن يحتاجها، ولم يتوقف نفع هذه الأوقاف على الإنسان فحسب، بل تعدّى الأمر حتى إلى البيئة والحيوان فقد كانت هناك أشكال عديدة من الأوقاف ذات المماسة المباشرة لحاجة المجتمع، وفق ظروفه والمرحلة الحضارية التي يعيشها، ويمكن أن تُعَدَّ مثل هذه الممارسات في تحديد مصارف الأوقاف تلبية فورية لحاجة من حاجات المجتمع وأفراده وفق المرحلة الحضارية التي يعيشها ووفق الظرف الاجتماعي الذي نشأ فيه الوقف، وحددت مصارفه، كما تفنن الواقفون في تحديد مصارف أوقافهم وفق الاحتياجات التي كانت تماس متطلبات الحياة في المجتمع أو جوانب تكميلية لا غنى عنها، وأوقاف خصصت مصارفها لاحتياجات وفق ما يمرّ به من ظروف سياسية مثل فداء الأسرى[1]، أو بناء على احتياجات محلية مثل بناء الجسور وصيانتها في البلدان التي تحتاج إلى ذلك، كما في بلدان البلقان وما حولها من الدول الإسلامية.

إلا أنه مما يلاحظ في الفترة الماضية توقف مصارف الأوقاف عند حدّ نوعي معين

(١) فك الأسرى الأندلسيين من دار الحرب، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٥٨.

واقتصارها على نماذج مصرفية متكررة، ومحدودة فهي وإن كانت تلبي الاحتياج المجتمعي في لحظتها، ولكن الزمن تجاوزها وتجاوز هذه الاحتياجات، ولكن الواقفين لم يجاروا تطور هذه الاحتياجات المتجددة في المجتمع، واستمرت المصارف دونما تغيير يُذكر، مما أوجد صورة ذهنية سلبية عن الأوقاف وأنها محصورة ومحدودة في نمط لا يمكن أن يتطور بتطور المجتمع واحتياجاته، ويؤكد ذلك الفقرة الآتية التي تتناول الصيغ الوقفية.

ولا شك أن السعي لتغيير هذه الصورة السلبية من خلال الواقع العملي يتمثل في التوقف عن التغني بالتنوع الفريد في الصور السابقة. فقد أبدع السابقون وبقي دور المعاصرين في طرح صور جديدة للأوقاف في مجالات يحتاجها المجتمع، ويؤكد هذا الأمر بعض الباحثين في المجال الوقفي، حيث يرى أن التجارب الوقفية الجديدة من نوعها في تركيا مثل (وقف الديانة)، والذي تميز بتنوع مصارفه قد أسهم إلى حد ما في تغيير النظرة التقليدية إلى الوقف في المجتمع هناك [(١)].

وهذا ما حدث بالفعل في عدد من الدول الإسلامية، حيث تجاوز الواقفون المصارف التي درج عليها المجتمع إلى مصارف جديدة امتدت لتغطي عددا من الجوانب: الاجتماعية، والثقافية، والصحية، والبيئية. كما حدث في دولة الكويت بعد قيام الأمانة العامة للأوقاف، وكذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة [(٢)].

ومؤخرًا في المملكة العربية السعودية، بعد الصحوة الوقفية التي بدأت هناك ولله الحمد، وبشكل متسارع لافت للنظر.

---

(١) الوقف في العالم الإسلامي مابين الماضي والحاضر، مُحَمَّد الأرناؤوط، جداول للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١م/١٤٣٢هـ، ص ١٩٩.

(٢) أثر الوقف في دعم القيم الإسلامية بالمجتمع الكويتي، مرجع سابق، ص ٨٥. وكذلك: استقطاب الأوقاف الجديدة وتفعيل العطاء الشعبي لصالح الوقف، مرجع سابق، ص ٣٥.

٣. التصرفات الخاطئة لبعض النظار:

إن عين المراقب لا يمكن أن تُخطئ بعض التصرفات غير المسؤولة من بعض النظار على الأوقاف تلاعبا واستيلاء بحيل شتى وبشكل استسهالي غريب، فضلا عن العبث بوثائق الأوقاف تبديلا واستبدالا، أو السعي إلى الاستيلاء عليها، وبخاصة في الأماكن التي تكون مغرية من حيث ارتفاع قيمة الأرض أو الاستثمار الجيد، ولا يتوقف هذا على عصر دون آخر، فعلى الرغم من التحرزات الكثيرة التي ذكرها الفقهاء في موضوع النظار، وشروط توليتهم، وأركان النظارة وشروطها، والأعمال التي يقوم بها الناظر تجاه الوقف، تنميةً وحفظا له، وعلى الرغم من تحوطات الواقفين في اختيار النظار وتخويفهم بالله في وثائقهم الوقفية[١]، فلا تكاد تجد وثيقة وقفية تخلو من قول الله: ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿١٨١﴾ ﴾[٢]، إلا أن بعض الأوقاف لم تسلم من ظلم بعض النظّار وخيانة بعضهم لأمانة النظارة وما تقتضيه من مسؤولية، والأمر ليس مقتصرًا على عصر دون آخر. بل من يعود إلى كُتب التاريخ يجد نماذج من ذلك، كما هو الحال في عصرنا الحالي وحيل بعض النظار في ذلك أكثر من أن تُحصى[٣]، فهذه حادثة قريبة موثقة أوردها على سبيل المثال، ففي إحدى القضايا نظرت المحكمة الشرعية في مكة المكرمة عام (١٤١٣هـ/١٩٩٣م) قضية ناظر أحد الأربطة الموقوفة لسكنى الحجاج الوافدين إلى حج بيت الله الحرام من أهل بلده واشترط للناظر على وقفه حق السكنى في الوقف مع زوجته وأولاده بقدر ما يسعهم، إلا أن هذا الناظر قام بتغيير معالم الوقف، فأخرج الساكنين وحول

---

(١) انظر في تفاصيل كل ذلك وبشكل موسع: النظارة على الوقف، خالد بن عبدالله الشعيب، مرجع سابق.

(٢) سورة البقرة، الآية ١٨١.

(٣) انظر نماذج مفصلة عنها في: البحث الخامس من هذا الكتاب والمعنون (الاندثار القسري للأوقاف: المظاهر – الأسباب– العلاج)، عبدالله بن ناصر السدحان.

المبنى من رباط إلى (نُزل) للزوار والمعتمرين -فندق- واستبدل لوحة الرباط بأخرى، وقد تداركت الوزارة الأمر وإيقافه ومنعه من التصرف، وكذلك عزله من النظارة وتعيين فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بمكة المكرمة ناظرا على الوقف[١]. لكن من المجزوم به أن هناك المحاولات الكثيرة التي نجح فيها النظّار واستولوا على الوقف بالفعل وغاب مع الزمن.

إن مثل هذه الممارسات شكلت مع مرور الزمن صورة ذهنية سلبية عن الأوقاف وأنها قابلة للنهب في أي وقت من قِبَل من كان يُفترض فيهم المحافظة عليها، وهم بعض النظار غير الامناء على ما كلفوا به من مهمة. وما ذكر سابقًا قد يكون من أسبابه الفقرة الآتية:

٤. الصيغ الوقفية:

يسود اعتقاد لدى الكثير من الموسرين أن مجالات الأوقاف منحصرة في أوجه محددة وذلك التصور نابعٌ من معايشتهم لمجتمعهم وبيئتهم فلقد كانت الأوقاف -غالبًا- تُحصر في مجالات ضيقة جدًا وهي وإن كانت نافعة في وقتها ولكن الزمن تجاوزها أو الاحتياج قل إليها، أو كونها تتصف بالمنافع القاصرة وليست المنافع المتعدية إلى أكبر شريحة من المجتمع، فمن ذلك تحديد مصارف الوقف بأن يُضحى عن الواقف ووالديه كل عام أضحية أو أكثر، أو تحديد مصرف الوقف بوضع دلاء للمساجد، أو أداء الحج عن الواقف في كل عام، أو إفطار الصوّام عندما كانت المجاعات متتابعة على تلك المجتمعات وهذا يكثر في بلدان الجزيرة العربية، ويلاحظ من تتبع الوقفيات أنها تقلد بعضها بعضا، وتتأسى بها في طبيعة المصارف، وبخاصة الوقفيات الصغيرة التي تكون كبيرة جدا وكثيرة عندما نتصور حجمها وضم بعضها إلى بعض[٢].

---

(١) وانظر صور من تلك القضايا في وقتنا المعاصر في: الحماية الجزائية للتعدي على الأوقاف وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٣٥١ وما بعدها. أما القضية المشار إليها فأنظرها في ص ٣٩٢ من المرجع المذكور.

(٢) انظر نماذج تفصيلية عن ذلك في: مجالات الوقف ومصارفه في القديم والحديث، مرجع سابق، ج٢، ص ١٠٠٣.

ومما لاشك فيه أن هناك العديد من المصارف التي كانت بالفعل تلبي احتياج المجتمع، بل إنه من المؤكد أن تحديد مصارف الوقف بهذه الأشياء وحصرها فيها كان هو الأنسب لتلك الفترة، وتلبي احتياجات أفراد المجتمع بناء على محدودية الاحتياجات من جانب وضآلة حجم الأوقاف من جانب آخر، وبكل حال فهذا لا يقلل من قيمتها، بل أدت دورها باقتدار في تلك المرحلة، ومن هنا فالخلل ليس فيها ذاتها ولكن في الاستمرار على هذه المصارف بغض النظر عن مدى الحاجة إليها في المجتمع وبعيدا عن البحث عن مواطن الأكثر احتياجًا في ظل التغيرات التي مرت بها المجتمعات، فالصيغ الوقفية التي تكتب الآن للأوقاف تقلد بعضها بعضا، حتى في المصارف، مما جعل الصيغة الوقفية التي كانت تمثل المرونة الحقيقية في حيوية المؤسسة الوقفية تحولت لدى بعض الواقفين إلى عامل ضعف وعقبة كؤود، أمام انطلاقة مؤسسة الوقف الكبرى وتفعيل دورها في المجتمع المسلم، ويمكن تصور هذه المعادلة السابقة في الشكل الآتي الذي أصبحت مصارف الوقف تدور فيه:

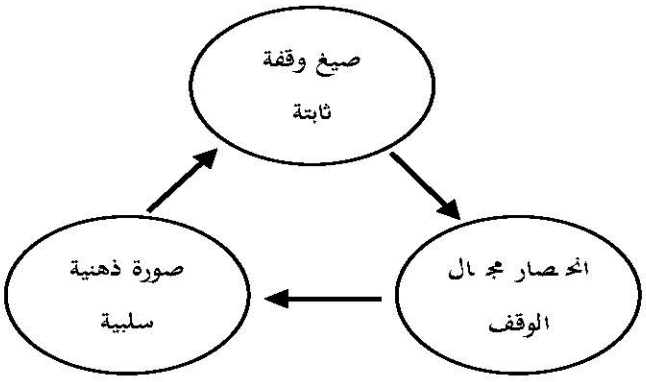

=

وكذلك: نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف، مرجع سابق. وكذلك: الوقف الخيّري في المغرب وأثره الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، مرجع سابق، ص ٩٣.

فالصيغ الوقفية استمرت في ثبات نصي إلى حدٍ كبيرٍ، مؤدية بذلك إلى انحصار في المصارف والتصور أن الوقف محدود في مجالات ضيقة، وهذا بدوره أدى إلى تكوين صورة ذهنية سالبة عنه لدى قطاع كبير من المسلمين، مما جعل الصيغ الوقفية تنطلق من هذه الصورة الذهنية الضيقة عن الوقف، لتستمر الدورة لتعزز في النهاية الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف.

٥. ضعف الإدارة الوقفية والرقابة على الأوقاف:

من المعلوم أن الغالب على الإشراف على الأوقاف نظارة ورقابة واستثمار وأحيانا حتى في الإدارة اليومية للوقف هي وزارات الأوقاف في بعض الدول، ولا يخفى إن إدارة أية وزارة للأوقاف في العالم الإسلامي لا يمكن أن تخرج عن منظومة الإدارة الحكومية ذات الصفة البيروقراطية الجامدة إداريا، وهذا يخالف مضمون الوقف في حيويته وسرعة استجابته للحاجات اليومية للمجتمع وأفراده، ويظهر أن ضعف رقابة الدولة على الأوقاف هو البوابة الكبرى التي ولج منها فساد النظار وتسلطهم الجائر على بعض الأوقاف. بل هناك من يرى أن "الغالب على الأداء الإداري لوزارات الأوقاف في العالم الإسلامي أنها تفتقر إلى أدنى شروط المعيارية المطلوبة على مستوى الكفاءة والإنجاز حتى باتت الوزارات الوقفية أضعف المؤسسات التي تعمل في إطار الدولة"[(١)].

إن هذا الضعف الإداري في بعض وزارت الأوقاف أوجد سلسلة من الأخطاء المتتابعة بحق المؤسسة الوقفية، ومن هذه الأخطاء تلاعب النظار كما مرّ آنفا بسبب ضعف الرقابة عليهم، وتدني عوائد الاستثمار، وإهمال للأوقاف وصيانتها وتدبير أمورها، فكل هذه الأشياء كونت مع مرور الوقت صورة ذهنية سلبية عن الوقف والمؤسسة الوقفية بعمومها، وبعضها بشكل مباشر، وبعضها الآخر بشكل غير مباشر، ولكن المهم المحصلة

---

(١) المشكلات المؤسسية للوقف في التجربة الإسلامية التاريخية، ياسر عبدالكريم الحوراني، مرجع سابق، ص ٢٣١.

النهائية هي الصورة الذهنية السلبية عنها.

٦. ضعف الإعلام الوقفي:

إن ضعف التعاطي مع الوسائل الإعلامية مشكلة عامة في العمل الخيّري عموما، ولا تقتصر على المؤسسات الوقفية، فهناك فجوة ملموسة فيما بين العمل الوقفي عموما والإعلام، والسبب يعود إلى الطرفين، ولكن المبادرة والسعي ينبغي أن يكون من قبل المؤسسة الوقفية، وذلك من خلال تبيان الوضع الحقيقي للأوقاف وبرامجها وفعالياتها ومصارفها، بالإضافة إلى توضيح الدور الذي قامت به الأوقاف على مدى قرون من الزمن حينما كانت مسؤولية الدولة منحصرة بالدرجة الأولى في الحفاظ على النواحي الأمنية الداخلية، مثل حفظ الأمن في داخل الدولة من خلال جهاز الحرس والشرطة، بالإضافة إلى العناية بالأمن الخارجي للدفاع عن كيان الدولة، تاركة الأنشطة والبرامج الأخرى: الشرعية، والتعليمية، والصحية، والاقتصادية والتجارية. للمبادرات الفردية التي كان عامة الناس والموسرون في المجتمع يقومون بها من خلال المؤسسات الوقفية بكل اقتدار.

إن ما يُصور في وسائل الإعلام الآن عن الأوقاف لا يعدو أن يكون صورة مسجد أو مشاريع دينية فحسب، لذا نجد أن الإعلام أسهم بشكل أو بآخر بترسيخ الصورة الذهنية المنحصرة في جوانب أو مشاريع محددة هي المساجد وبعض المشروعات الدينية، ومن هنا فإنه من الخطورة تجاهل أهمية الإعلام لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف، وتنبع هذه الأهمية من كون، المؤسسات الإعلامية بمختلف أنواعها في عصرنا الحالي (إذاعة، تلفزيون، صحافة، إنترنت) تُعدُ باقتدار هي الموجه الأساس لبوصلة المجتمع من حيث تكوين الصورة الذهنية عن شيء ما، ومنها المشاريع الوقفية، والمؤسسات الوقفية، والإدارة الوقفية، والأوقاف بشكل عام.

المبحث الرابع: الحلول المقترحة لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف

إن من المؤكد أنه يصعب تغيير الصور الذهنية السلبية عن الأوقاف بين عشية وضحاها. ذلك أن الفرد يميل في أغلب الأحوال إلى التمسك بما لديه من صور ينطلق من خلالها في حكمه على الأشياء، حيث أنه يدرك محتوى ما يتعرض له على نحو يتفق مع الصورة التي كونها، فيتذكر المواقف والتفاصيل التي تدعم الصورة الذهنية التي تكونت لديه في وقت ما، واستقرت وأصبحت ذات أثر كبير في تقديره لما يحدث بعد ذلك، وفي رؤيته إلى الواقع وتخيّله للمستقبل "ومن ثم فقد يتعصب لها ويتحيز، فلا يقبل التعرض لرسائل أخرى قد لا يتفق معها"[(١)]، فضلا عن السعي الحقيقي لتغير تلك الصورة، وبكل حال فهذه جملة من المقترحات التي قد تُسهم في تحسين الصورة الذهنية عن الأوقاف، وهي تحتاج إلى وقت لتفعل فعلها؛ فالصورة المتكونة في الأذهان الآن مضت عليها عقود من الزمن، وتغيير تلك النظرة تحتاج فيه إلى عامل الزمن، مع الخطوات العملية المقترحة، ومنها:

١. ترشيد التدخل الحكومي في الأوقاف، وبخاصة أن هناك من الباحثين من يرى أن السبب الرئيس لتراجع دور الوقف وقلّة موارده إنما كان بسبب ولاية الدولة على الوقف مما أدى إلى تراجعه واضمحلال دوره وتفريغه من مضمونه الاجتماعي[(٢)]، كما أن التجارب أثبتت أن تطاول ولاية الدولة إلى كثير من الأنشطة الخيّريّة الفردية أدى إلى وجود قطيعة سياسية واجتماعية وفكرية بين الدولة والأفراد، ودفع بالأفراد إلى النأي بأنفسهم عن المساهمة في الأعمال التي تبادر إليها الدولة أو التي تكون لها ولاية

---

(١) الإعلام والعلاقات العامة في الجهات الخيّرية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

(٢) ولاية الدولة على الوقف وتفريغه من مضمونه الاجتماعي، سليم هاني منصور، ضمن المؤتمر الثالث للأوقاف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، المحور الثالث، ص ٢٥٣.

عليها أو وجود فيها[١]. ولكن مما ينبغي التوكيد عليه هو ضرورة وجود تدخل حكومي بشكل أو بآخر في مسيرة الوقف من حيث التسجيل، لتوثيق الوقف وحفظا له، وكذلك من خلال الرقابة و متابعة النظار، منعا لتلاعبهم أو الاستيلاء عليه، أو كما يرى أحد المختصين وممن كانوا في موقع المسؤولية تجاه العمل الخيّري والإشراف عليه أنه يبقى للدولة "بعدها السياسي في التعامل مع العمل الاجتماعي -ومنها الأوقاف- لضرورة هذا البعد في حماية العمل الاجتماعي والحماية منه، على اعتبار أنه قد يكون مجالا للاندساس والاختراق الذي يفسد الهدف الأسمى منه، ويحيله إلى حال غير مقبولة من الاطراف التي يُراد منها تنميته وتعزيز مكانته في خدمة المجتمع، ومن ثمّ يتأثر المستفيد سلبا من ذلك"[٢]. ويكفي أن نعرف أن ضعف الرقابة المؤسسية على الأوقاف هو البوابة الكبرى التي ولج منها فساد النظار وتسلطهم الجائر على بعض الأوقاف. وعلى الرغم من كل ذلك إلا أنه لابد من وجود حدود فاصلة وواضحة ودقيقة لتدخل الدولة في مجال الأوقاف، وبخاصة في إدارتها واستثماراتها، فالتقليل من حضور الدولة في الصورة الكاملة للأوقاف يعطي انطباعًا أكثر باستقلاليتها، وحسن إدارتها وتثميرها، وهذا بطبيعة الحال ينتهي إلى المحصلة النهائية وهي تحسين الصورة العامة للأوقاف من خلال شعور من يرغب الوقف في استقلاليته عن دهاليز البيروقراطية الحكومية، وسلامته من تسلط معتدٍ في قابل أيامه.

٢. تبني برامج إعلام وعلاقات عامة تقليدية وكذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

---

(١) ولاية الدولة على الوقف: المشكلات والحلول، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٢) العمل الاجتماعي والخيّري في منطقة الخليج العربي: التنظيم-التحديات- المواجهة، علي بن إبراهيم النملة، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ١٠.

الحديثة بشكل علمي لتصحيح الصورة الذهنية السلبية عن الوقف في المجتمع، بالإضافة إلى توضيح الصورة الحقيقية للدور الذي قامت به المؤسسة الوقفية خلال الحضارة الإسلامية، إن إقامة علاقات جيدة مع المجتمع مسألة تتطلب اهتماما كبيرا من جانب الجهات الوقفية نظرا لانعكاساتها الإيجابية على إمكاناتها وقدرتها على الاستمرار والتقدم، في حين أن غياب هذه العلاقة يمثل عائقا في طريق تحقيق النجاح له. وينبغي أن تكون هذه البرامج والجهود قائمة على أسس علمية، وهناك العديد من البرامج المتخصصة في هذا المجال[1]. ولكن هذه البرامج لا يمكن أن يُكتب لها النجاح إذا لم يكن هناك اقتناع راسخ لدى المؤسسة الوقفية ذاتها بأهمية العمل على تغيير الصورة الذهنية السلبية عنها وفق برامج عملية، وهذا يكون بعد الاقتناع بوجود هذا الانطباع لدى الناس ابتداءًا، حيث يوجد بين تلك المؤسسات الوقفية من يعتقد أنه لا يوجد سوى الصورة الذهنية الإيجابية لدى المجتمع منطلقًا في ذلك من تصوره الشخصي البحت. نعم هذه الصورة موجودة ولكن قد تكون لدى شريحة محدودة غير الشريحة المستهدفة، ولقد أحسنت الأمانة العامة للأوقاف في الكويت حين خصصت الملتقى الوقفي الثالث والعشرون للتركيز على مفهوم (الثقافة الوقفية) في العام ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م، حيث ناقش الثقافة الوقفية، ودور هذه الثقافة وانعكاساتها على المجتمعات الإسلامية، والنظر إلى الثقافة الوقفية باعتبارها ليست ثقافة نظرية وإنما لها تطبيقات علمية، وأدوار اقتصادية فاعلة في دعم المجتمع في شتى المجالات. ومما تجدر الإشارة اليه هو وجود لجنة مكلفة من وزراء الأوقاف في

(١) انظر في تفاصيل كل ذلك وبشكل موسع: الإعلام الوقفي (دور وسائل الاتصال الجماهيري في دعم وتطوير اداء المؤسسات الوقفية)، سامي مُحَمَّد الصلاحات، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

دول مجلس التعاون الخليجي بوضع استراتيجية إعلامية توعوية وتثقيفية وتسويقية في المجال الوقفي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذه اللجنة تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، وكان الاجتماع الرابع لها في الرياض في عام ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م، حيث أتمت اللجنة خلال الاجتماع إعداد مسودة استراتيجية إعلامية توعوية وتثقيفية[١].

٣. تشديد المتابعة على الأوقاف المجهولة والتي أصبحت في نظر الآخرين أملاكًا خاصة لبعض المتلاعبين من النظار وغيرهم، وذلك بالتوسع في الإعلان عن جوائز مالية أو نسبة من قيمة الوقف لكل من يدل على وقف أو يكشف عنه، والدفع بسخاء في هذا المجال، حيث سيؤدي ذلك بالكثير من الناس إلى الإبلاغ عما يعرفونه، فضلا عن أن ذلك الإجراء يفتح باب الرجوع والتوبة من أوسع أبوابه، وأكثرها سترًا لبعض من سبق له الاستيلاء على وقف أو وضع يده عليه، فيمكن تعويضه عن بعض الشيء لتبرأ ذمته من جانب، ونعيد العديد من الأوقاف إلى سابق عهدها من جانب آخر. وهذا الأمر معمول به في عدد من الدول الإسلامية، وكذلك في المملكة العربية السعودية، وقد أتى بنتائج إيجابية فكثيرًا ما تطالعنا الصحف في المملكة عن تكريم مواطن ما ومنحه مكافأة مالية جراء كشفه عن وقف كان مجهولًا، وبذلك يمكن إعادة بعض الأوقاف إلى أصلها وبشكلٍ سهل ولا يكلف الكثير، ولكن العملية لازالت في اعتقادي أقل من المأمول، ومن هنا قد يكون من المناسب إعادة النظر في المكافأة التي تُقدم لمن يدل على وقف مجهول أو مسلوب. إضافة إلى تسهيل إجراءات صرف هذه المكافآت، حيث تبين أن "طول الإجراءات التي يتطلبها صرف المكافآت لا تشجع الناس على الاستمرار

(١) انظر تفاصيل كل ذلك وبشكل موسع في: https://sabq.org.

في التبليغ عن الأعيان المجهولة أو المعتدى عليها فيمتنع الكثيرون عن الإبلاغ عما لديهم من معلومات عن أوقاف مجهولة"[١]. إن مثل هذا الإجراء يُعطي انطباعًا حسنًا عن الجهة المسؤولة عن الأوقاف وأنها حريصة عليها، ولا تسمح بتلاعب أحد بها أو الاستيلاء عليها، مما يساعد على تحسين الصورة الذهنية بشكل عام عن الأوقاف.

٤. إيجاد مركز علمي للوصايا والأوقاف، تتمثل فكرته في قيامه برصد احتياجات المجتمع من خلال دراسات مسحية ومن خلال خطط التنمية السنوية أو الخمسية لكل مجتمع، وتسويق هذه الاحتياجات على الواقفين، وبخاصة أن هناك جهلًا عند وضع شروط الواقف من البداية حيث يكون الواقف بخبرته الفردية تحت ضغط الخوف من ظروف أحاطت به، وظن أنها ستوجد إلى الأبد؛ فجعلها تتحكم في شروطه. ومن الأهمية بمكان أن تنصبُ مهمة المركز على الإرشاد لهم وليس فيه أي بُعد إلزامي، وهذه مسألة مهمة جدًا ينبغي التنبه لها، حتى لا يتحول هذا المركز إلى عامل طرد بدلًا من جعله عامل جذب للأوقاف الجديدة في نوعها وكميتها، فلقد أثبتت التجارب أن التحكم في إرادة الواقف وقطع العلاقة بينه وبين وقفه من أسباب انصراف الناس عن هذا الجانب من الخير. كما أنه كلما كان هذا المركز يتمتع باستقلالية إدارية ومالية بعيدًا عن التعقيدات الإدارية الرسمية أو الأنظمة الإدارية الحكومية سيكون ذلك أدعى إلى الثقة في نصائحه وأدعى إلى القبول العام لدى الواقفين وأهل الخير، فضلا عما يسود من نظرة سلبية عامة عن القطاع الحكومي

(١) التطور المؤسسي لقطاع الأوقاف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، مرجع سابق، ص ٩١.

وكيفية إدارة العمل فيه، وعدم وجود شفافية وسياسة إفصاح واضحة معتمدة، إضافة إلى الخوف من عدم استقلال الوقف كونه تحت إشراف قطاع حكومي[١]. ولا يتوقع أن يحقق هذا المقترح تحسين الصورة الذهنية لدى الناس فحسب، بل تحقيق فوائد أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، وهي بالجملة تصب في النهاية في تحسين الصورة الذهنية للوقف والأوقاف، ومن ذلك[٢]: زيادة مساحة الأوقاف كمًا وكيفًا على خارطة المجتمعات الإسلامية، بالإضافة إلى إسهام المركز في تغيير اعتقاد بعض الموسرين المتمثل في أن مجالات الأوقاف منحصرة في أوجه محددة، أو كونها تتصف بالمنافع القاصرة وليست المنافع المتعدية، وبدء التنافس بين أهل الخير وبين المجتمعات المسلمة بشكل عام في استحداث مصارف جديدة للأوقاف، وظهور صيغ جديدة للوقفيات مبنية على أسس علمية تستمر آثارها عقودا طويلة قادمة. ولا شك أن السعي لتغيير الصورة الذهنية السلبية من خلال الواقع العملي يتمثل في طرح صور جديدة للأوقاف في مجالات يحتاجها المجتمع "ومن خلال مشروعات ذات أبعاد تنموية تكون أقرب إلى نفوس الناس وأكثر تلبية لرغباتهم وحاجاتهم"[٣]. مما يُسهم في النهاية في تحسين الصورة الذهنية عن الأوقاف.

---

(١) معالجة عزوف القطاع الشعبي عن الوقف الحكومي، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٢) للتعرف على المزيد عن تفاصيل هذا المركز وآليات إنشاءه وفوائده على الوقف والواقفين يمكن الرجوع إلى البحث الثاني في هذا الكتاب والمعنون (كيف نوجه مصارف نحو تلبية احتياجات المجتمع).

(٣) النهوض بالدور التنموي للوقف في دولة الكويت، مرجع سابق، ص ١٦.